

التقرير الشهري للأمين العام عن دارفور

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥). وهو يغطي شهر أيار/مايو ٢٠٠٦.

ثانياً - انعدام الأمن في دارفور

٢ - على الرغم من التوقيع على اتفاق دارفور للسلام في ٥ أيار/مايو من جانب حكومة السودان وفصيل ميني ميناوي التابع لحركة تحرير السودان، استمر القتال في عدة مناطق من دارفور. وتُظَم عدد من المظاهرات احتجاجاً على الاتفاق تحول بعضها إلى مظاهرات عنيفة. وشهدت دارفور عدة اعتداءات استهدفت العاملين في مجال تقديم المعونة الإنسانية ومركباتهم، بينما واصلت الميليشيات هجوماً على الأهداف المدنية وعلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

٣ - وفي جنوب دارفور، شن جيش تحرير السودان هجوماً في ٤ أيار/مايو على معسكر تابع للشرطة الحكومية يقع في أبقراويل، بين دونكه ديريسا ونيالا أدى إلى مقتل ١٢ من عناصر الشرطة. وبعد ذلك تعرضت القرية للنهب والحرق. وفي ما بدا أنه رد انتقامي على هذه العملية، هاجم مسلحون من رجال القبائل في ٧ أيار/مايو عدة قرى يسيطر عليها جيش تحرير السودان جنوب أبقراويل، من بينها قريتا بركة ومجرين، ما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن خمسة مدنيين. وفي ٦ أيار/مايو، شنت القوات المسلحة السودانية هجوماً على كربة الواقعة في محلية نيالا، تسبب بمقتل ما لا يقل عن سبعة أشخاص. وفي اليوم التالي، هاجم ما يربو على ٢٠٠ فرد من أفراد الميليشيا كلركة في محلية شعيرية، ما تسبب بمقتل عدة أشخاص. وفي



١٣ أيار/مايو، أغار أفراد مسلحون من القبائل على قرية ملوي الواقعة شمال شرق جريدة، ما أجبر ٨.٠٠٠ نسمة من سكانها على الهروب باتجاه أمبول وجريدة. وفي ١٩ أيار/مايو، أغار أفراد من قبيلة جنجويد على قريتي نتيجة وباجوباجو وقتلوا ٣٥ مدنيا.

٤ - وفي الجزء الشمالي من جنوب دارفور، شن قبليون مسلحون في ٥ أيار/مايو هجوما على كورونجي وكلكة. فقتلوا زهاء ٣٠ قرويا من ضمنهم شقيق ميني ميناوي، يوسف أركو ميناوي. وفي ما بدا أنه انتقام لهذا الأمر، شن زهاء ١٥٠ قرويا مسلحا من كلكة اعتداء على قرية دفيس. وفي ٢٠ أيار/مايو، هاجم قبليون مسلحون قرية فوجولي التي تقع تحت سيطرة جيش تحرير السودان وسرقوا عدة مئات من رؤوس الماشية. وأفادت التقارير بمقتل ١٣ قرويا وإصابة ١٦ آخرين بجروح. وفي شمال دارفور، أفيد في ٢٤ أيار/مايو عن حدوث قتال في محيط بيرمازا داخل صفوف قوات جيش تحرير السودان.

٥ - وفي غرب دارفور، شنت ميليشيات مسلحة في ٥ أيار/مايو هجوما على جيش تحرير السودان في جبل مختارين. وبعد انقضاء خمسة أيام على ذلك، زُعم أن قبليين مسلحين، تساندهم القوات المسلحة السودانية، شنوا هجوما على قرية شاو فوقو التي يسيطر عليها جيش تحرير السودان (فصيل عبد الواحد).

٦ - وأدى التوتر بين تشاد والسودان إلى تفاقم انعدام الأمن في غرب دارفور، وهو ما برح يساهم في تشريد المدنيين على طول الحدود. وأفيد عن حدوث زيادة في عدد المتمردين التشاديين الموجودين على الأراضي السودانية. كما وردت تقارير عن مضي هؤلاء المتمردين في تجنيد المدنيين والأطفال المقيمين في مخيمات المشردين داخلها، من ضمنها المخيمات الموجودة في غرب دارفور وهي مخيمات فورو بارنقا وهبيلا والجنينة.

٧ - وعلى غرار الأشهر السابقة، ما برح المشردون داخلها يشكلون هدفا لأعمال العنف. ففي ٢١ أيار/مايو، شن حوالي ١٥٠ رجلا من رجال القبائل المسلحين هجوما على مخيم للمشردين داخلها يقع في غوا قرب جريدة، ونهبوه. ووفقا لما ذكره جيش تحرير السودان، قتل جراء هذا الهجوم ثمانية أشخاص وأصيب أربعة وعشرون آخرون بجروح.

٨ - وما زالت عمليات السطو، التي ترافقها أحيانا أعمال من العنف الجنسي الذي يستهدف النساء، مدعاة للقلق. ففي جنوب دارفور، في منطقة ميناواشي، نصب قطاع الطرق كمينا لحافليتي ركاب في ٢٧ نيسان/أبريل في عمّر جنديد وزُعم أن عدة نساء اغتصبن. وفي ١٢ أيار/مايو، أوقف بعض رجال القبائل المسلحين مركبة في المنطقة نفسها وزعم أنهم اغتصبوا وقتلوا عدة نساء. وفي ١٤ أيار/مايو، هاجم قبليون مسلحون شاحنة تجارية وقتلوا امرأتين، بينما اغتصبت ثماني نساء أخريات.

٩ - كما أن الاعتداءات المباشرة التي تقوم بها مجموعات مسلحة ضد العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية ما برحت تشكل مصدرا للقلق، إذ أن عدة مركبات عائدة لمنظمات غير حكومية دولية وقعت ضحية كرائم نصبت لها في دارفور أثناء هذه الفترة. وفي ٢ أيار/مايو، استولى رجال مسلحون مجهولون على مركبة تابعة لمنظمة غير حكومية دولية كانت تقل موظفين وذلك قرب صرف عمرا في شمال دارفور. وفي اليوم التالي، اشتبكت دورية تابعة للقوات المسلحة السودانية مع المشتبه في ارتكابهم هذا الفعل وأفيد عن مقتل ضابط من القوات المسلحة السودانية. وبعد انقضاء يومين على ذلك، عثر على الموظفين بدون أن يكون قد لحق بهما أي أذى. وفي ١٨ أيار/مايو، سرق خمسة رجال في الجنيينة في غرب دارفور مركبة تابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان. وفي الشهرين الأخيرين، سرق نحو ١٠ مركبات تملكها منظمات غير حكومية دولية. وعلى ما يبدو، فإن المجموعات المسلحة والقادة العسكريين الخارجين على القانون وميليشيا الجنجويد تستخدم هذه المركبات لشن اعتداءاتها على القرى وأثناء الاشتباكات التي تحدث فيما بينها.

١٠ - ونظم المشردون داخليا المرتبطون بالمجموعات التي لم توقع اتفاق السلام في دارفور عددا من مظاهرات الاحتجاج في دارفور. وتحول بعضها إلى مظاهرات عنيفة أسفر عن وفاة العديد من الأشخاص. كما أدت المشاعر المناهضة لاتفاق دارفور للسلام التي تسود مخيمات المشردين داخليا إلى الاعتداء على موظفي بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وممتلكاتها، ما أرغم هذه البعثة على تقليص تواجدتها في عدد من هذه المخيمات. وفي مخيم أبو شوك للمشردين داخليا الواقع في الفاشر، قتل أحد الشيوخ لدى محاولته منع بعض المشردين داخليا من الاعتداء على هؤلاء الموظفين. وأفيد أيضا عن تعرض دوريات هذه البعثة لاعتداءات في الميدان.

ثالثا - حقوق الإنسان وحماية السكان

١١ - ما برح السكان المدنيون يعانون من الصراع الذي طال أمده الدائر في دارفور. وفضلا عما يترتب على الصراع من تشريد للمدنيين، فإن من عواقبه أيضا ما يتعرضون له من أعمال المضايقة والتخويف على أيدي الميليشيات، والعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، وفصل الأطفال عن أسرهم، وانعدام حرية التنقل، والحرمان من المساعدات الإنسانية. وتأتي أعمال العنف بين صفوف قوات جيش تحرير السودان لتضعف من عمليات الاعتداء التي يعاني منها المدنيون. وعلى الرغم من كثافة أفراد الأمن الحكوميين الشديدة في دارفور، لا توفر القوات الحكومية الحماية للمدنيين.

١٢ - وأثناء بعض المظاهرات التي نظمها المشردون داخليا في شهر أيار/مايو ضد اتفاق دارفور للسلام، فتحت قوات الأمن النيران على المتظاهرين، فقتلت ما لا يقل عن ستة مدنيين وأصابت عديدين آخرين بجروح خطيرة. وفي العديد من المخيمات، تفقد السلطة التقليدية هيبتها بصورة متزايدة، وأضحت الفوضى التي تسودها مشكلة كبرى.

١٣ - وما زالت الجهود التي تبذلها الحكومة لضمان مساءلة من ينتهكون حقوق الإنسان في دارفور غير كافية. والأجهزة التي شكلتها الحكومة، من قبيل المحاكم الجنائية الخاصة المعنية بحوادث دارفور، لم تعالج القضايا التي رفعت أمامها على النحو اللازم. وعلى غرار ما ذكرته في تقرير الشهر السابق (S/2006/218)، فإن القضية الوحيدة التي رفعت أمام محكمة نيالا الجنائية الدولية المعنية بحوادث دارفور كانت قضية الاعتداء على قرية تاما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، حينما قتل بعض رجال القبائل المسلحين ٢٨ مدنيا. وفي ٣ أيار/مايو، أصدرت محكمة نيالا الجنائية حكمها في هذه القضية. فبرأت العضوين في المخابرات العسكرية الحدودية اللذين كانا يحامنان من تهمة ارتكاب جرائم الحرب والسرقة. وتبرهن تبرئتهما من تهمة ارتكاب جرائم الحرب على عجز المحكمة الخاصة عن تحميل المسؤولين الرفيعي المستوى عواقب أفعالهم وعلى عدم بذل الحكومة جهودا جدية لوضع حد للإفلات من العقاب. فعلى سبيل المثال، لم يُدّن أحد بارتكاب جريمة أو اغتصاب أو جرائم أخرى في مجزرة قرية تاما. وهذا ما جعل المشردين داخليا واللاجئين يفقدون ثقتهم بالنظام القانوني في دارفور.

١٤ - وقامت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بزيارة السودان في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو. وسلطت الضوء على تواصل مشكلة انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي موظفين حكوميين وتزايد ضلوع مجموعات المتمردين في الاعتداءات على المدنيين في دارفور. كما حثت الحكومة على إحراز تقدم في مجال إصلاح الجهاز الأمني السوداني. بما يتفق مع اتفاق السلام الشامل والدستور الوطني المؤقت، والذي يشمل إصلاح نظام الحصانات الواسعة النطاق الممنوحة للموظفين الحكوميين والتي تحميهم من عواقب انتهاكهم حقوق الإنسان، كما حثتهم على السماح لموظفي الأمم المتحدة المعنيين بحقوق الإنسان بدخول المعتقلات بحرية وبدون قيد أو شرط. وخلصت المفوضة السامية أيضا إلى أن المبادرات والتدابير التي اتخذتها الحكومة لوضع حد للإفلات من العقاب الذي يستتبعه انتهاك حقوق الإنسان ما برحت سطحية وغير كافية. ودعت المحكمة الجنائية الدولية إلى أن تكون أكثر حضورا وشدّة لدى اضطلاعها بالمهام التي أسندها إليها مجلس الأمن قبل أكثر من سنة خلت، وذلك بتعاون الحكومة معها تعاوننا تاما.

رابعاً - الحالة الإنسانية

١٥ - لم تتحسن الحالة الإنسانية في دارفور منذ تقريره الأخير. ففي شمال دارفور، أثار القتال الدائر بين فصائل جيش تحرير السودان تأثيراً كبيراً على العمليات الإنسانية. وأدى انعدام الأمن مع ضياع الأصول المملوكة للمنظمات الإنسانية إلى تقليص كبير في حجم العمليات الإنسانية في مناطق شنقل طوباوية، وطابت، وقلاب، ودار السلام.

١٦ - ورغم تجديد الوقف الاختياري للقيود المفروضة على الأعمال الإنسانية في دارفور وتوقيع اتفاق مركز القوات، لا تزال من بين المشاكل مسألة ضمان حرية تنقل عمال الإغاثة الإنسانية حيث يُرفض السماح لهم بالوصول إلى المناطق التي يقصدونها في كثير من الأحيان. ففي نهاية نيسان/أبريل، رفض ضباط الأمن الوطني في ثلاث مناسبات السماح لطائرات الهليكوبتر التابعة للأمم المتحدة بإنزال ركاب في ككبائية (شمال دارفور). ويتعرض موظفو الأمم المتحدة لمنع بصفة منتظمة من دخول منطقة الطويلة (شمال دارفور)، مما عرقل عمليات تقييم وتسليم المساعدات إلى ٣٠٠٠ من المرشدين داخليا الجدد، وكذلك الحال بالنسبة لمخيمي زمزم وشنقل طوباوية.

١٧ - ويُقدر أن ٢٥٠.٠٠٠ شخص قد شردوا من ديارهم أو تعرضوا للتشريد من جديد في دارفور من جراء العنف المستمر منذ بداية عام ٢٠٠٦. ومما يزيد من تدهور الوضع الإنساني تضاؤل إمكانيات الوصول إليهم كنتيجة مباشرة لاحتدام العنف. وكان من شأن محدودية إمكانيات الوصول إلى المناطق المستهدفة بالأنشطة مع نقص التمويل أن تقلص حجم الأنشطة في جميع المجالات، بما فيها المعونة الغذائية. واضطر برنامج الأغذية العالمي، إزاء هذا النقص، إلى تقليل حصص الإعاشة لسكان المخيمات ولمن يعيشون خارجها على السواء بمقدار النصف تقريباً. وترتب على إعلان هذا التخفيض، الذي علم به سكان المخيمات قرابة وقت توقيع اتفاق دارفور للسلام، أن اندلعت قلاقل كثيرة في المخيمات وتضاءل حجم التأييد للاتفاق.

١٨ - وعقب زيارة قام بها يان إيغلاند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى الخرطوم ودارفور في أوائل أيار/مايو، حصلت الأمم المتحدة على تأكيد لتعهد جدير بالترحيب بتقديم ٢٠.٠٠٠ طن من الأغذية من حكومة السودان. وإلى جانب ذلك، فقد تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم ٤٨.٠٠٠ مليون طن من الأغذية، مما سيساعد الأمم المتحدة على زيادة حصص الإعاشة التي خفضت إلى النصف مؤخراً. وسيقدم الصندوق المتجدد المركزي للطوارئ مبلغاً آخر قدره ٢٠ مليون دولار لسد جوانب العجز الخطيرة في التمويل.

١٩ - غير أن تمويل البرامج الإنسانية مازال شحيحاً. فلم تزد قيمة التبرعات المعلنة أو التي جرى تسلمها لتلبية الاحتياجات الإنسانية المطلوبة لدارفور لعام ٢٠٠٦ عن ٥٠ في المائة من مقدار هذه الاحتياجات البالغ ٦٤٨ مليون دولار. وسوف يحد هذا من أنشطة الاستعداد ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لموسم الأمطار الوشيك، والذي عادة ما ترتفع فيه المخاطر المتعلقة بالصحة والمياه والصرف الصحي، ومن بينها الكوليرا، إلى معدلات خطيرة. وما لم تتلق البرامج الإنسانية في دارفور دفعة مالية جديدة سريعة، فمن المرجح أن تنفشي الأمراض. وأن ترتفع معدلات الإصابة بالأمراض.

خامساً - عملية السلام في دارفور

٢٠ - دخلت عملية السلام في دارفور مرحلة جديدة بتوقيع حكومة السودان وفصيل ميني ميناوي في حركة تحرير السودان على اتفاق دارفور للسلام في ٥ أيار/مايو. ويتضمن الاتفاق مجموعة شاملة من الالتزامات تعالج المجالات الأساسية التي تفاوضت حولها الأطراف في أبوجا. وهو ينص في بروتوكول تقاسم السلطة على إنشاء منصب كبير مساعدي رئيس الجمهورية الذي سيعين من بين أعضاء الحركات. ومن المقرر تأسيس سلطة إقليمية انتقالية لدارفور، وإجراء استفتاء تحت رقابة دولية يحدد الوضع النهائي لدارفور (من قبيل إنشاء إقليم أو الإبقاء على الوضع الراهن).

٢١ - وفي ما يتعلق بتقاسم الثروة، فقد اتفق، في جملة أمور، على أن تخصص حكومة السودان مبلغ ٣٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٦ وما لا يقل عن ٢٠٠ مليون دولار في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ من أجل صندوق دارفور للإعمار والتنمية. كما ستقدم الحكومة مبلغ ٣٠ مليون دولار بصفة مبدئية إلى صندوق للتعويضات لتلبية مطالبات الأشخاص المتأثرين بالصراع.

٢٢ - وعززت الجوانب الأمنية لاتفاق دارفور للسلام الآليات القائمة لرصد وقف إطلاق النار والتحقق منه. واتفق أيضاً على تدابير معدة لتوفير المزيد من الأمن للمشردين داخليا والطرق التي تسلكها قوافل الإمدادات الإنسانية. وحددت معايير لرصد عملية نزع سلاح الجنجويد، واتفق على إدماج قوات من الحركات في أجهزة الأمن السودانية، على أن يشمل ذلك الإلحاق بالمناصب القيادية. وأخيراً، من المقرر إجراء حوار ومشاورات بين سكان دارفور تحت قيادة الاتحاد الأفريقي لتعزيز عملية المصالحة وتعميق الإحساس لديهم بأنهم هم أصحاب عملية السلام في دارفور.

٢٣ - وفي ١٥ أيار/مايو، أعرب مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عن تأييده لاتفاق دارفور للسلام في اجتماعه الحادي والخمسين، الذي عقد في أديس أبابا بشأن الحالة في دارفور، وقرر أن يكون التاريخ الفعلي لبدء سريانه هو ١٦ أيار/مايو. وأعرب المجلس عن أسفه لتخلف فصيل حركة تحرير السودان الذي يقوده عبد الواحد النور وحركة العدل والمساواة عن التوقيع على الاتفاق، وحث الجماعتين على توقيعه مشيراً إلى أنه سينظر، حال عدم القيام بذلك، في اتخاذ تدابير ضد قيادتيهما وأعضائهما تشمل توقيع جزاءات.

٢٤ - وشكلت منظومة الأمم المتحدة في السودان فريقاً لتنفيذ اتفاق دارفور للسلام لضمان إنجاز المهام المنوطة بالأمم المتحدة التي ينص عليها، ودعم الاتحاد الأفريقي في تنفيذ الاتفاق، والقيام بمساع حميدة لدى الأطراف، وتتبع التقدم المحرز في التنفيذ. والعمل جار على إقناع الأطراف غير الموقعة على الانضمام إليه في مرحلة التنفيذ. وتشارك بعثة الأمم المتحدة في السودان في المساعي الرامية إلى التوعية بمضامين الاتفاق داخل دارفور، بينما تعمل أيضاً جاهدة لإزالة التوترات التي نشأت لدى بعض جماعات المشردين داخلياً بشأنه.

سادسا - الدعم المقدم من الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان

٢٥ - في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، بلغ مجموع قوام بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ١٠٥ ٧ أفراد، يتألفون من ٧٠٨ من المراقبين العسكريين، و ١٤ ١٥ من أفراد الشرطة المدنية، و ٢٨ موظفاً دولياً، و ١٢ من أفراد لجنة وقف إطلاق النار، وقوة للحماية مؤلفة من ٩٤٢ ٤ فرداً. وظلت بعثة الأمم المتحدة في السودان على اتصال وثيق ببعثة الاتحاد الأفريقي، من خلال اتصالات منتظمة مع الممثل الخاص لبعثة الاتحاد الأفريقي في الخرطوم، وأفراد تلك البعثة في دارفور، ومن خلال اجتماعات دورية بين خلية الأمم المتحدة لتقديم المساعدة ولجنة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا.

٢٦ - وبناء على الطلبات التفصيلية التي وردت من بعثة الاتحاد الأفريقي في نيسان/أبريل، أوفدت الأمم المتحدة خبراء تقنيين لمساعدتها في الأمور المتعلقة باللوجستيات والاتصالات والنقل. وبالإضافة إلى ذلك، تتعاون بعثة الأمم المتحدة في السودان وخلية الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أديس أبابا مع المانحين الدوليين على تحديد جوانب المساعدة الأخرى اللازمة لبعثة الاتحاد الأفريقي وضمان تزويدها بها. وبناء على طلب الاتحاد الأفريقي، ساعد العنصر العسكري وعنصر الشرطة التابعين لبعثة الأمم المتحدة بعثة الاتحاد الأفريقي على الخروج بمفهوم للعمليات لتوجيه الدعم المقدم من بعثة الاتحاد الأفريقي لتنفيذ اتفاق دارفور للسلام. وسوف يساعد مفهوم العمليات أيضاً المانحين على البت في مواصلة دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في مؤتمر إعلان التبرعات المتوقع عقده في بروكسل في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

٢٧ - وشدد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في اجتماعه المعقود في ١٥ أيار/مايو، على الحاجة الماسة إلى تدعيم بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، لا سيما في ضوء المهام الإضافية التي يتعين القيام بها كجزء من تنفيذ اتفاق دارفور للسلام. كما قرر أنه ينبغي، في ضوء توقيع الاتفاق، اتخاذ خطوات محددة لإنفاذ الانتقال من حالة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية لحفظ السلام تقوم بها الأمم المتحدة. ومن أجل ذلك فقد حث الأمم المتحدة وحكومة السودان على الدخول في مشاورات بما يكفل الانتقال إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور في أبكر وقت ممكن.

٢٨ - وقد اتخذت، في هذا الصدد، خطوات لإيفاد بعثة تقييم تقنية إلى دارفور. وحسبما أحيط مجلس الأمن علما به بالفعل، فقد سافر مبعوثي الخاص، الأخضر الإبراهيمي، والأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، هادي العنابي، إلى الخرطوم لإجراء مشاورات مع حكومة السودان بشأن عملية الانتقال وضمان موافقتها على إيفاد بعثة تقييم تقنية مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى الميدان. وبناء عليه، فقد كلفت جان ماري غيهينو وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام برئاسة فريق متعدد التخصصات من الأمم المتحدة للقيام ببعثة تقييم مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في السودان. وقبل السفر إلى السودان، عقد الفريق مشاورات في ٨ حزيران/يونيه في أديس أبابا مع ألفا عمر كوناري، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وسعيد جينيت، مفوض السلام والأمن، وفريق الشركاء التقني. وتمثل أغراض بعثة التقييم المشتركة في عقد مشاورات واسعة النطاق مع حكومة السودان، وتقييم الحاجات الإضافية لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من أجل تنفيذ اتفاق دارفور للسلام، وتقييم الاحتياجات التي يتطلبها الانتقال المقترح من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية للأمم المتحدة.

سادسا - ملاحظات

٢٩ - كان توقيع اتفاق دارفور للسلام إنجازا عظيما. وقد احترم الموقعون على الاتفاق بشكل عام التزاماتهم وامتنعوا عن مهاجمة بعضهم البعض. بيد أن أعمال العنف التي ترتكبها الميليشيات والجنجويد وقطاع الطرق والقادة الخارجون عن القانون، والموجهة ضد الرجال والنساء والأطفال الأبرياء، استمرت للأسف. وإني أناشد جميع الأطراف والجماعات بأن توقف فوراً هجماتها ضد السكان المدنيين. ومن دواعي التشجيع أنه في أعقاب تخلف عبد الواحد النور (جيش تحرير السودان/حركة تحرير السودان) وخليل إبراهيم (حركة العدالة والمساواة) عن توقيع اتفاق دارفور للسلام في أبوجا بشأن دارفور، أو قبل الموعد النهائي للتوقيع الذي حدده مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٣١ أيار/مايو،

قدم بعض كبار القادة، الذين كانوا مفوضين من قبل كمندوبين بارزين للحركتين في محادثات السلام بين الأطراف السودانية في أبوجا، بشأن دارفور، إلى الاتحاد الأفريقي في ٨ حزيران/يونيه إعلانا موقعا بالنيابة عن أتباعهم بالالتزام بالاتفاق. وفي حين أن ذلك يعتبر خطوة إيجابية، فإنني أحث جميع الأطراف غير الموقعة على أن تلتزم بالسلام لإنهاء ما يتعرض له أهالي دارفور من بؤس ومعاناة.

٣٠ - ويجب على الأطراف، بغية تدعيم عملية السلام، أن تعمل بسرعة، وبمساعدة المجتمع الدولي، على بدء عملية التنفيذ. إن نزع سلاح الجنجويد، وتحسين حماية المدنيين، وتدعيم مراقبة وقف إطلاق النار وآليات التحقق منه، تعتبر أولويات مطلقة. ومن دواعي سروري أن لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي قد شكلت في ١٣ حزيران/يونيه، وأنه سيتم تشكيل اللجنة المشتركة في ٢٣ حزيران/يونيه. وأتوقع أن تبدأ هاتان اللجنتان ممارسة مهامهما بصورة فعالة في أسرع وقت ممكن وأن تنشرا ما تتوصلان إليه من نتائج لمنع وقوع أي حرق للاتفاق لا يمكن إصلاحه. وبالمثل، فإن من شأن التبكير في إيجاد مكاسب السلام من خلال التنفيذ السريع لأحكام اتفاق دارفور للسلام المتعلقة بالإنعاش الاقتصادي والتعمير والتعويض أن تساعد على تدعيم عملية السلام. كما أن من الضروري توسيع نطاق الشعور بالانضواء في العملية بأسرع ما يمكن من خلال التبكير في تنظيم الحوار والتشاور بين أهالي دارفور. ولن يتيسر تحقيق السلام الدائم إلا إذا تم فصم عرى حلقة الإفلات من العقاب وتمت كفالة الخضوع للمساءلة. ويتعين على الحكومة أن تضاعف جهودها في هذا الصدد على المستوى الوطني، علاوة على ما يتم من خلال التعاون الفعال مع المحكمة الجنائية الدولية على نحو ما طالب به مجلس الأمن في قراره ١٥٩٣ (٢٠٠٥).

٣١ - وإنني أشعر بالانزعاج من جراء ما حدث في مخيمات المشردين داخليا في دارفور من احتجاجات اتسمت بالعنف ضد اتفاق دارفور للسلام، وأسفرت عن وقوع خسائر مفرجة في الأرواح. وأحث جميع الأطراف وثيقة الصلة بالموضوع على أن تكفل تفهم أهالي دارفور لمزايا الاتفاق. ومن الجلي أن إعطاء معلومات مشوهة عن مضمون الاتفاق من أجل تنظيم المقاومة وإثارة القلاقل في المخيمات إنما يشكل عبءا على طريق عملية السلام. وبالمثل، فإن الهجمات التي يشنها المشردون داخليا ضد بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور، والتي لا هم لها سوى مساعدة السكان المدنيين المتأثرين بالتراع في دارفور، هو أمر غير مقبول.

٣٢ - ومن الشواغل الخطيرة الأخرى أن عمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لا يزال يقابل بالتعويق بفعل أعمال قطع الطرق التي تستهدف موظفي الأنشطة الإنسانية ومواردها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد فرضت السلطات الوطنية في بعض الأحيان

قواعد متشددة على سفر العاملين في مجال المساعدة الإنسانية تعوق عملهم بشكل جسيم وتحرم المدنيين من سبل الحصول الملائمة على المساعدات والإمدادات الإنسانية. وإنني أناشد السلطات السودانية مرة أخرى أن تحترم تماما حرية حركة موظفي الأنشطة الإنسانية وفقا لاتفاق مركز القوات والوقف الاختياري للقيود المفروضة على الأعمال الإنسانية في دارفور.